

المحاضرة (١١) مفهوم الإنتاج وضرورته وأهدافه

أولاً: مفهوم الإنتاج:

يعرف الاقتصاديون المعاصرون الإنتاج بمفهوم شامل بأنه "خلق المنفعة أو زيادتها" والتعريف بهذه الصياغة غير مقبول إسلامياً ولا يتفق مع حقيقة العملية الإنتاجية، ذلك أن للخلق في اللغة معنيان .. أحدهما ابتداع الشيء على مثال لم يسبق إليه أو الانشاء، وثانيهما: تقدير الأمور، ولفظ الخلق الوارد في التعريف الاقتصادي للإنتاج ينصرف إلى إيجاد المنفعة وإنشاؤها من عدم، وهو لا يتفق مع الفكر الإسلامي الذي يطلق الخلق بهذا المعنى كصفة لله عز وجل دون غيره، فهو سبحانه الذي خلق الإنسان وما يعمل ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ () وخلق له الموارد ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ().
وخلق المنافع من هذه الموارد ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ () ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ ().

وإذا فالجهد الإنساني في العملية الإنتاجية لا ينصرف إلى خلق المنفعة أو زيادتها بل ينصب على اكتشاف المنافع التي خلقها الله في الموارد وتهيئتها بصورة تمكن من الانتفاع بها، وعلى ذلك يمكن تعريف الإنتاج من منظور إسلامي بأنه "بذل الإنسان جهده في الموارد لاكتشاف وتهيئة المنافع الموجودة بها".

ثانياً: أهمية وضرورة الإنتاج في الإسلام:

مما لا شك فيه أن الإنتاج ضروري وهام لقيام حياة الإنسان كما صوره الإمام الغزالي في أن الله عز وجل خلق الموارد للإنسان في صورة يلزم معها صنعة الإنسان فيها حتى تصبح صالحة لأشباع حاجاته ويتساوى في القول بذلك الفكر الوضعي مع الفكر الإسلامي، ولكن ما يميز الفكر الإسلامي في هذا المجال هو الارتقاء بالإنتاج وأهميته إلى درجة الوجوب الشرعي، بما له من الزام ومسئولية أمام الله عز وجل، يدل على ذلك ما يلي:

أ- أمر الله عباده بأعمار الأرض في قوله تعالى ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ () ويقول المفسرون في معنى ذلك أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والابنية ().

ولن يكون ذلك إلا بالنشاط الإنتاجي الذي يأمر الله به لأن "استعمركم فيها" أي طلب منكم عمارتها والطلب المطلق من الله عز وجل لدى الأصوليين على الوجوب.

ب- ومن الهدى النبوي الشريف ما ورد عن رسول الله ﷺ في قوله "العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال" () وطلب الحلال في المجال الاقتصادي يشمل كل عمل يقوم به الإنسان لأشباع حاجياته من نشاط زراعي وصناعي وخدمي ويرتقي به الإسلام إلى درجة العبادة، بل أنه يمثل ٩٠% من العبادة لأنه بالعمل المنتج يستعين الإنسان على أداء

باقي العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج ... والتي تمثل ١٠% من العبادة.

بل أن الرسول ﷺ في الحث على العمل والإنتاج ينفر من البطالة حتى ولو كان لدى الإنسان ما يكفيه فيقول صلى الله عليه وسلم "أشد الناس عذابا يوم القيامة المكفي الفارغ" (أي الذي لا يعمل لأن دخله يكفيه.

ج- من المعروف أن لكل إنسان حقا في أن يشبع حاجياته لكي يعيش ولكن في مقابل هذا الحق فإن عليه واجبا في أن يعمل لكي ينتج ما يحتاجه، وبصور أحد المفكرين المسلمين (الحق في هذا المجال بأنه الاستهلاك والواجب بأنه الإنتاج ويخلص من سرد قصة الرسول ﷺ مع السائل الذي أتاه يسأله يوما لقمة عيش فأشار عليه الرسول بأن يحتطب (ينتج) ليأكل من عمل يده وبذلك قدم الواجب وهو الإنتاج على الحق وهو الاستهلاك. ونخلص من كل هذه الأدلة إلى أن الإنتاج في الإسلام يرتقي إلى درجة العبادة الخالصة لله وتصل أهميته إلى درجة الوجوب الشرعي، وبما أن الواجب مسئولية فإنه يثار تساؤل هنا حول على من تقع مسئولية الإنتاج في الإسلام وذلك ما سنوضحه في الفقرة التالية:

ثالثا: مسئولية الإنتاج في الإسلام:

أن العمل في نظام الإنتاج لا بد أن يمارس على أنه مسئولية ذلك ذلك أنه إذا عدمت المسئولية فسد النظام، والقيام بأية مسئولية لا بد أن يسبقها اقرار سلطة للمسئول بمعنى قدرته على تحمل المسئولية، ذلك أن المسئولية بدون سلطة تحميل فوق الطاقة وعجز عن أداء المسئولية، وقد سبق القول أن عملية الإنتاج تتطلب مجموعة من العناصر هي الموارد والقدرة وبذل الجهد والقيم، والموارد والقدرة في هذا المجال تمثلان السلطة وبذل الجهد والالتزام بالقيم يمثلان المسئولية، إذا فمن يملك القدرة والموارد يكون هو المسئول عن الإنتاج، ولو نظرنا في النظم الاقتصادية المعاصرة وطبقا لفلسفتها الأساسية نجد في النظام الرأسمالي تتركز الموارد في يد الأفراد وبالتالي فالإنتاج مسئوليتهم طبقا لفلسفة النظام، وفي النظام الاشتراكي تتركز الموارد في يد الدولة وبالتالي فالإنتاج مسئولية الدولة، أما في النظام الإسلامي والذي يقر الملكية الخاصة والعامية فأننا نجد أن مسئولية الإنتاج تقع على كل من الإنسان الفرد والدولة وتتوزع هذه المسئولية طبقا للتحليل التالي ():

أ- مسئولية الدولة: أن دور الدولة في عملية الإنتاج أمر استراتيجي وهام لما تملكه من امكانيات كبيرة وقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي القومي ومسئولية الدولة تتحدد هنا اجمالا في الآتي:

١- القيام بتوفير القواعد الأساسية من المرافق العامة اللازمة لعملية الإنتاج وذلك واجب أساسي ركز عليه المفكرون المسلمون مثل ما جاء في كتاب الإمام علي بن أبي طالب إلى عامله على مصر الأشتر النخعي "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في

استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً" ().

٢- ضرورة تدخل الدولة لمراقبة الإنتاج وللتأكد من أنه يوجه طبقاً للقيم الإسلامية سواء من حيث اختيار مجالات الإنتاج أو أتباع الأساليب المشروعة والبعد عن الممارسات الحرام، ويدل على ذلك "نظام الحسبة" الذي كان أحد أركان الدولة الإسلامية ويقوم بوظيفة مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي في عمومها ().

٣- ممارسة الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، وأن كان بعض المفكرين المسلمين مثل ابن خلدون وابن الأزرقي وأبو جعفر الدمشقي () يرون أن اشتغال الدولة بالتجارة مضرباً بالعمران مؤذناً بخراب البلاد، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الملكية العامة يجب أن تؤدي دورها ومسئوليتها في العملية الإنتاجية، على أن لا تكون هي المنتجة الوحيدة بل يشترك معها الأفراد في تحمل هذه المسؤولية، فالنظام الإسلامي والذي يقر الملكية الفردية والعامة يتسع لممارسة دور كل منها في الإنتاج ().

ب- مسؤولية الأفراد عن الإنتاج: أن مسؤولية الأفراد الذين يسر الله لهم سبيل امتلاك الموارد والقدرة البشرية (المال والعمل) عن الإنتاج مسؤولية دينية لما سبق قوله من أن الواجب على المسلمين إعمار الأرض ومن أن العمل المنتج في طلب الحلال يعتبر عبادة لله عز وجل ولأن المال في يد الأفراد أمانة لأن الله هو المالك الحقيقي له ومن واجب الأمين أو المستخلف أن يعمل وفق إرادة المالك الأصلي والمالك الأصلي أمرنا بإعمار الأرض، وإذا كان الفلاسفة يقولون أنه يلزم أن تقترن المسؤولية بالمحاسبة على أدائها فما هو الرسول ▪ يؤكد أن الإنسان يسأل عما منحه الله من موارد وقدرة بشرية في قوله الجامع "لن تنزل قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه؟ وعن شبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيما انفق؟ وعن عمله ماذا عمل فيه؟" () أي انه يسأل عن الطاقات التي أتاحت له مادية (ماله) وبشرية (بدنية العمر والشباب، وذهنية العلم). ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة لا تكون في الآخرة فقط وإنما في الدنيا أيضاً من خلال واجبات ولى الأمر في إجبار من يملكون القدرة على الإنتاج في حالة الاحتياج إليه، ويصور ابن تيمية ذلك في قوله "والمقصود أن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها الإنسان صارت فرض عليه لاسيما إن كان غيره عاجزاً عنها، فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولى الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل" () وذلك مشروط لديه بتقاعس المنتجين وعدم كفاية المعروض من السلعة أو الخدمة سواء من الإنتاج المحلي أو الواردات.

وهكذا نرى أن الإسلام نظم الإنتاج كمسؤولية حدد أطرافها ودور كل منهم بصورة تمكن من تحقيق أهداف الإنتاج التي توضحها في النقطة التالية:

رابعاً: أهداف الإنتاج:

تحدد أهداف الإنتاج في العرف الاقتصادي في أهداف وصفية وأهداف عملية وكل منها ينقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، وبدون الدخول في تفاصيل هذه الأهداف فإننا سنحاول ان نوضح النظرة الإسلامية لها كأهداف وصفية وعملية عامة فقط والتي تتحدد في الآتي:

أهداف أولية: وتمثل في تحقيق المنفعة وإشباع الحاجيات.

أهداف عليا: قيام حياة الإنسان وعبادة الله عز وجل.

وليس هذا فقط ما يميز نظرة الإسلام إلى أهداف الإنتاج بل أنه يختلف عن الأفكار الأخرى في وضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الأهداف الأولية التي يقول بها. وسوف نناقش فيما يلي مزايا النظرة الإسلامية في أهداف الإنتاج. (أ) من حيث اعتبار عبادة الله هدفا للإنتاج فإن ذلك يظهر في الآتي:

١- أن الإنتاج في حد ذاته يدخل ضمن نسبة ال ٩٠% من العبادة طبقا للحديث السابق ذكره.

٢- أن الله عز وجل يقول: { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } () وبالتالي يجب أن يكون ما يهدف إليه الإنسان في جميع أنشطته ومنها النشاط الاقتصادي هو عبادة الله عز وجل، حيث أنه بدون الإنتاج لا يمكن للإنسان أن يشبع حاجياته ويحفظ حياته ليتمكن من أداء العبادات المقررة عليه.

٣- أن الإنتاج يمكن المسلمين من نشر الدعوة والدفاع عن المجتمع الإسلامي من غزو الآخرين فيمكنهم من تحقيق الاستقلال بكل أبعاده.

ويأتي أثر اعتبار أن الهدف الأسمى من الإنتاج هو عبادة الله في ترشيد الإنتاج واستخدام الموارد حتى تتحقق العبادة، وفي البعد عن إنتاج الحبائث وسوء استخدام الموارد لأن هذه معاص والله لا يعبد بمعصية.

(ب) من حيث الضوابط التي تحكم الأهداف الأولية للإنتاج نجد الآتي:

١- بالنسبة لهدف تحقيق المنفعة أو القيمة وتضبط بضابط إسلامي عام وهو أن تكون المنفعة معتبرة شرعا وبالتالي تكون منفعة حقيقية وليست مزعومة ومن شأن هذا الضابط أن يمنع إنتاج سلع وخدمات يزعم البعض أن بها منافع مثل الخمر ودور الملاهي.

٢- بالنسبة لهدف إشباع الحاجيات الإنسانية، فمن المعروف أن الحاجات هي مجموعة غرائز وميول وشهوات وانه في غيبة الضوابط المحكمة من عقل ودين وقيم فإن الشهوات تفسد على الإنسان حياته لأنها مبنية على الحيوانية والنهم والجشع ويرجع أحد الكتاب الأمريكيين أن هذه الشهوات هي أحد أسباب ثلاثة للمأزق في الاقتصاديات المعاصرة حيث يقول: "فالشهوات البرجوازية تعزز الميل إلى التملك وتخلق طلبا نهما على السلع والخدمات لا يمكن اشباعه بالموارد المتاحة لا في الدول المتقدمة ولا في الدول النامية" () ويحدد أن العلاج لذلك يكون بالحد من هذه الشهوات بمساعدة القيم الأخلاقية، ولقد

احتوى الإسلام على مجموعة من هو القيم الأخلاقية الضابطة تتمثل فيما يلي:

- ضبط الغرائز والشهوات بالقناعة والزهد والرضا.
- ترشيد الاستهلاك بلا اسراف أو تبذير ولا تقتير.
- تحريم الاستخدام الترفي للموارد والاستهلاك التفاخري.
- تحقيق العدالة في اشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع بدءاً من حد الكفاية دون السماح بحدوث فجوات كبيرة في الاشباع بين أفراد المجتمع.

ويجمع ذلك كله آية كريمة حددت ضوابط التصرف في الموارد التي خلقها الله للإنسان والتي يجمعها لفظ المال، وجاءت هذه الضوابط في أربعة معايير يلزم على المسلم مراعاتها في كل تصرف اقتصادي حتى يأتي تصرفه متفقاً مع الشريعة ويؤدي المقصود منه في اسعاد الإنسان في حياته وأخراه، فيقول سبحانه وتعالى {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} (.)

ففي هذه الآية أربعة معايير هي:

- ١- مراعاة الآخرة وذلك بأن يكون التصرف فيه طاعة لله ولا توجد فيه معصية له سبحانه حتى ينال العبد الثواب ويتجنب العقاب من الله في الآخرة، ومن شأن الالتزام المعيار ضبط تصرفات الإنسان بالاتجاه نحو الخير والبعد عن الشر وبذلك يتوفر ضابط اخلاقي هام تفقده البشرية كثيراً في عالم اليوم.
 - ٢- {وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا} أى الحصول على أفضل إشباع ممكن، وهو المعيار الوحيد الذى وقفت عنده البشرية في ظل نظام السوق الذى يسود العالم الآن.
 - ٣- {وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ}، ويحدد هذا المعيار المسؤولية الاجتماعية نحو المحررين والطبقات المهتمة في المجتمع والتي تحاول الرأسمالية الآن العمل على تحقيقه بعدما أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر والفقراء ف يالعالم، ولو أن الرأسمالية تعالج ذلك بآليات ثبت فشلها كما يظهر في فشل دولة الرفاهية التي تمثل تحولاً عن الأسس العامة للرأسمالية مما جعل الفكر الاقتصادي نتيجة نحو اقتصادية المنح والاقتصاد الإنساني واقتصاديات المجتمع.
 - ٤- {وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ}، وهذا ما يعم البشرية الآن نتيجة عدم مراعاة هذا المعيار فلقد تفاقمت مشكلة الفساد المادى ممثلاً في تلوث البيئة، والفساد الأخلاقي المتمثل في الفساد الاقتصادي الذى انتشر إلى حد واسع في جميع الدول الآن.
- وبالتالى ماكان أغنى البشرية عامة والمسلمين خاصة عن التخبط لو أنهم اتبعوا الهدى الإسلامى مما لم يكن يسمح بظهور المشكلات المادية التي تعاني منها اقتصاديات العالم اليوم وهى غياب البعد الأخلاقي وما يسببه في تبديد الموارد وضياع الحقوق، ومشكلات الفساد

الاقتصادي وتلوث البيئة والفقر والفقراء.